

التحرر من العوز*: الأمن الحماي في الدول العربية

د. علي عبد القادر علي

التحرر من العوز¹: الأمن الحماي في الدول العربية

د. علي عبد القادر علي

أولاً: ملاحظات منهجية:

يعرف الفقر تحت المنهجية الإقتصادية المهيمنة بأنه حالة عدم الحصول على مستوى للمعيشة يعتبر لانقاً، أو كافيًا، بواسطة المجتمع الذي يعيش فيه الفرد. (أنظر على سبيل المثال، البنك الدولي (1990)). ويلاحظ أن هذا التعريف لا يختلف جوهرياً عن التعريف الذي جاء به الإمام الغزالي في سفره الموسوعي "أحياء علوم الدين" حيث عرف الفقير بقوله أن "كل فاقد للمال فإننا نسميه فقيراً" ويميز بين خمس أحوال للفقر هي الزهد، والرضى، والتنوع والحرص والإضطرار. ويعرف حالة الإضطرار "بأن يكون ما فقده "الشخص" مضطراً إليه كالجائع الفاقد الخبز والعارى الفاقد للثوب".²

على أساس هذا التعريف العريض تقوم الأدبيات النظرية والتطبيقية بتحديد مستوى أدنى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء ويسمى هذا المستوى الأدنى من المعيشة "خط الفقر". هذا وعادة ما يحسب "خط الفقر" على أساس مفهوم الدخل في الدول المتقدمة كمؤشر لمستوى المعيشة أو على أساس "الإنفاق الإستهلاكي" في الدول النامية كمؤشر لمستوى المعيشة. ومهما يكن من أمر مفهوم مستوى المعيشة المستخدم، تبقى المسألة التطبيقية هي إختيار ملائم لخط الفقر.

يمكن تقسيم الطرق التطبيقية لقياس خط الفقر إلى نوعين: الطرق الذاتية والطرق الموضوعية. تعتمد الطرق الذاتية لتحديد خط الفقر على توجيه سؤال للفقراء حول "كم من الدخل تحتاج لمقابلة إحتياجاتك الأساسية؟"، حيث يتم شرح ما يقصد بالإحتياجات الأساسية على أنها تحتوي على الغذاء والكساء والسكن والتعليم والصحة والمواصلات. وبأخذ متوسط الإجابات على هذا السؤال يمكن التوصل إلى خط الفقر الذاتي. هذا وقد إستنبطت

¹ حسب مختار الصحاح، الأعواز هو الفقر والمعوز هو الفقير.

² أنظر الشيخ زهير الكعبي (1991)، الفقر والزهد؛ سلسلة إحياء علوم الدين 10؛ دار الفكر العربي؛ بيروت؛ لبنان.

هذه الطريقة من منهجية تحليل الفقر بواسطة "مشاركة الفقراء"³. من جانب آخر، تشتمل أشهر الطرق الموضوعية لقياس خط الفقر على طريقتين هما طريقة "إستهلاك الطاقة الغذائية" وطريقة "تكلفة الحاجات الأساسية". هذا وتبلور إتفاق عام حول أن طريقة "تكلفة الحاجات الأساسية" هي الأكثر إتساقاً مع النظرية الاقتصادية.

تنطوي "طريقة تكلفة الإحتياجات الأساسية" على إختيار عدد من السلع التي تمثل النمط الغالب في غذاء من يعدون فقراء عموماً وتحديد متطلبات التغذية للنشاط البدني العادي ثم استخدام الأسعار السائدة للحصول على تكلفة الغذاء الأساسي ثم إضافة تكلفة السلع الأخرى المطلوبة. وفي مساهمات معمقة ودؤوبة لجعل قياس خط الفقر متسقاً مع نظرية المستهلك، ونظرية الرفاه التي تعتمد عليها، أقترح الحصول على خط الفقر بواسطة تعديل خط الفقر الغذائي بزيادته بنصيب الإنفاق على السلع غير الغذائية بطريقة تتسق مع متطلبات النظرية الاقتصادية للطلب. على أساس خط الفقر عادة ما يتم حساب عدد من مؤشرات قياس الفقر. ويعتبر مؤشر تعداد الرؤوس أكثر مؤشرات قياس الفقر إستخداماً، وأسهلها فهماً، والذي يُعرف على أنه نسبة عدد الفقراء من إجمالي السكان في المجتمع وعادة ما يستخدم هذا المؤشر لقياس مدى تفشي الفقر في المجتمع. كذلك يستخدم مؤشرات فجوة الفقر (لقياس عمق الفقر في المجتمع) والفجوة التربيعية للفقر (لقياس حدة الفقر)⁴.

وبعد، تعتمد درجة الفقر، كيفما قمنا بقياسها، على توزيع الإنفاق الإستهلاكي في المجتمع المعني وعادة ما يتم تلخيص حالة توزيع الإنفاق في المجتمع على شكل منحني لورنز وهو منحني يتم رسمه في مثلث قائم الزاوية ومتساو الأضلاع في مربع ضلعه واحد صحيح يمثل محوره الأفقي الشرائح السكانية المتراكمة من الأفقر إلى الأغنى بينما يمثل محوره الرأسي الشرائح الإنفاقية المتراكمة المقابلة للشرائح السكانية بمعنى أنصبة الشرائح السكانية في إجمالي الإنفاق. هذا ويمثل وتر هذا المثلث حالة العدالة الكاملة التي يحصل فيها كل فرد في المجتمع على متوسط دخل المجتمع. وعليه كلما كان منحني لورنز بعيداً عن وتر المثلث كلما كانت هنالك عدم مساواة أكبر في توزيع الإنفاق مقارنة بمنحني لورنز يكون قريباً من الوتر.

³ لتطبيق هذه المنهجية في الدول العربية أنظر، على سبيل المثال، العيسوي (1998).

⁴ أسندت مؤشرات الفقر من الناحية النظرية إلى عدد من البديهيات التي لا بد من إستيفائها. هذا وقد قام زينق (1997) بإستعراض أدبيات قياس الفقر حيث تمكن من حصر سبعة عشر بديهية وستة عشر مؤشراً لقياس الفقر

هذا وبينما تتوفر العديد من مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق يستند معظمها على الطرق الإحصائية، إلا أن أشهر هذه المؤشرات وأكثرها استخداماً هو معامل جيني، الذي يعتمد على منحني لورنز. ويعرف معامل جيني على منحني لورنز على أنه نسبة المساحة المحصورة بين منحني لورنز ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث. وعلى الرغم من وجود عدة طرق لتعريف معامل جيني إلا أنه يساوي نصف متوسط الفروقات النسبية حيث يعرف متوسط الفروقات النسبية على أنها متوسط الفروقات المطلقة بين كل جوز من مستويات الإنفاق. وتتراوح قيمة معامل جيني من واحد لحالة عدم العدالة الكاملة وصفر لحالة العدالة الكاملة. كذلك يمكن استخدام أنصبة الشرائح السكانية في الإنفاق كمؤشرات لعدالة التوزيع.

وبعد، تحاول هذه الورقة، في ظل قيود حاكمة لطول النص، وصف وتحليل الواقع العربية الراهن وكيفية تجاوز هذا الواقع بهدف تعزيز الحرية وضمانها بالحكم الصالح، فيما يتعلق بقضايا التحرر من العوز. في الجزء الثاني تستعرض الورقة الشواهد التطبيقية في مجال التحرر من "العوز" النسبي بتناولها لقضايا توزيع الإنفاق الإستهلاكي باعتبار مؤشراً لمستوى المعيشة.

في الجزء الثالث تناولت الورقة قضايا التحرر من "العوز" المطلق بتناولها لقضايا الفقر بينما في الجزء الرابع تحاول الورقة إستنباط مضامين الواقع العربي الراهن في مجال هذه القضايا لتأسيس الحكم الصالح.

ثانياً: توزيع الإنفاق الإستهلاكي في الدول العربية:

تذخر الأدبيات التطبيقية بنتائج تؤيد وجود علاقة غير خطية بين عملية التنمية، كما يلخصها متوسط دخل الفرد، ودرجة عدم عدالة توزيع الدخل، بحيث تنزع درجة عدم عدالة التوزيع نحو الإرتفاع خلال المراحل الأولية للتنمية لتصل أعلى درجة لها قبل أن تبدأ بالإنخفاض. وتعرف هذه النتيجة بأطروحة كوزنتز.

توضح أحدث النتائج التطبيقية التي توصل إليها بارو (2000) في هذا المجال وبعد الأخذ بعين الإعتبار مختلف المتغيرات المفسرة الأخرى توضح النتائج أن معامل جيني يزداد، نتيجة للزيادة في دخل الفرد الحقيقي، حتى يصل أعلى قيمة له عندما يصل دخل الفرد الحقيقي إلى 3320 دولار بالمكافئ الشرائي لعام 1985. وتعني هذه النتيجة أنه لكل الأقطار التي يقل دخل الفرد الحقيقي فيها عن 3320 دولار يتوقع أن تشهد إزدياداً في درجة عدم عدالة التوزيع بينما

يتوقع أن تشاهد الأقطار التي يفوق فيها دخل الفرد هذه القيمة إنخفاضاً في درجة عدم عدالة التوزيع، مع إزدياد متوسط دخل الفرد.⁵

وتوضح البيانات المتاحة من قاعدة معلومات الجدول العالمي الذي تعده جامعة بنسلفانيا أن دخل الفرد بالمكافئ الشرائي لعام 1985 قد فاق الحد الذي تبلغ فيه درجة عدم عدالة التوزيع قيمتها القصوى (3320 دولار للفرد) في عدد من الدول العربية مما يعني أن هذه الدول قد أصبحت في مرحلة التنمية التي تتسم بتحسين حالة توزيع الدخل. هذا وتشتمل هذه الدول على: البحرين (9688 دولار للفرد عام 1998)، والكويت (9733 دولار عام 1989)، وعمان (8072 دولار للفرد عام 1995)، وقطر (16570 دولار للفرد عام 1989)، والسعودية (6531 دولار للفرد عام 1998)، وسوريا (5135 دولار للفرد عام 1999)، وتونس (3804 دولار للفرد عام 1999)، والإمارات (16323 دولار للفرد عام 1993). أما بقية الدول العربية والتي يقل فيها متوسط دخل الفرد في عام 1999 عن القيمة القصوى لمنحنى كوزنتز، فتشتمل على الأردن (2029 دولار)، والجزائر (2733 دولار)، ومصر (2299 دولار)، والمغرب (2283 دولار)، وموريتانيا (974 دولار) والسودان (944 دولار) واليمن (940 دولار). وتعني هذه النتيجة أن قضايا توزيع الدخل تمثل تحدياً تنموياً في مجموعة الدول الثانية.

وكما هو معروف، وحتى وقت قريب، لم تكن المعلومات حول توزيع الدخل والإنفاق الاستهلاكي متوفرة لعدد كبير من الدول النامية بما فيها الدول العربية. هذا وقد ترتب على الإهتمام المتجدد بقضايا الفقر على المستوى الدولي جهود مجتية وإحصائية هدفت إلى الإرتقاء بمستوى المعرفة في مجال توفير المعلومات حول توزيع الدخل والإنفاق الاستهلاكي تمثلت في رصد، وتصنيف جودة، ما هو متوفر من معلومات في شكل قواعد بيانات وفي إجراء مسوحات ميدانية لتوفير معلومات إضافية. هذا وقد إكتسبت قاعدة معلومات ديننجر وإسكوير (1996) إحتراماً كبيراً في أوساط الباحثين في هذا المجال.⁶

⁵ إستخدمت معلومات دخل الفرد بالمكافئ الشرائي للدولار للعام 1985 كما إستخدمت معلومات عن معامل جيني للأعوام 1960 (بملاحظات عن 49 قطراً) و 1970 (بملاحظات عن 61 قطراً) و 1980 (بملاحظات عن 68 قطراً) و 1990 (بملاحظات عن 76 قطراً).

⁶ إشملت قاعدة المعلومات توزيع الدخل على معلومات من النوعية الراقية، وهي المعلومات التي عادة ما تستخدم في الدراسات التطبيقية. ولكي تكون المعلومات راقية النوعية يشترط أن تكون معتمدة على مسوحات للإففاق والدخل وأن يشتمل تعريف الدخل والإنفاق على كل المصادر وأن يكون المسح ممثلاً للمجتمع.

يوضح الجدول رقم (1) رسداً حديثاً حديثاً للمعلومات المتوفرة حول معامل جيني لمختلف أقاليم العالم يستند على قاعدة ديننجر وإسكوير ولفترات زمنية تمتد من الستينات إلى التسعينات قام به ديننجر وأولينتو (2002).

جدول رقم (1): درجة عدم عدالة توزيع الدخل في أقاليم العالم (معامل جيني: نسب مئوية)

الأقاليم	عدد الأقطار	1970 - 1966	1975 - 1971	1980 - 1976	1985 - 1981	1990 - 1986
الدول العربية	6	43.67	41.65	41.90	42.95	38.17
شرق آسيا والباسيفيك	9	37.26	38.89	38.53	38.60	40.04
أمريكا اللاتينية	17	57.24	50.93	49.77	49.06	50.16
شمال أمريكا	2	35.61	35.28	35.91	35.21	36.54
جنوب آسيا	4	33.30	33.32	35.37	36.68	33.57
أفريقيا جنوب الصحراء	7	39.00	-	44.00	41.21	35.75
أوروبا الغربية	15	37.09	34.88	30.82	29.74	30.83
إجمالي العينة	60	40.63	39.32	38.51	36.91	38.58

المصدر: ديننجر وأولينتو (2001، 23، جدول رقم (1)).

يوضح الجدول أن الإقليم الذي يضم الدول العربية قد جاء في الترتيب الثاني من حيث عدم عدالة توزيع الدخل (معبراً عنه بمعامل جيني لتوزيع الإنفاق) خلال الفترة الأولى 1970 - 1966 بمعامل جيني بلغ متوسطه 43.67 % مقارنة بمتوسط معامل جيني بلغ 57.24% لأكثر الأقاليم عدم عدالة، أمريكا اللاتينية. هذا وقد حافظ إقليم الدول العربية على هذا الترتيب لكل الفترات الزمنية فيما عدا فترتي 1980 - 1976 (حيث حل في المرتبة الثالثة بعد إقليم أفريقيا جنوب الصحراء) و 1980 - 1976 (حيث حل في المرتبة الثالثة بعد إقليم شرق آسيا والباسيفيك).

كذلك يوضح الجدول أنه فيما يتعلق بالإتجاهات الزمنية لدرجة عدم عدالة توزيع الدخل فقد سجل إقليم الدول العربية إتجاهاً تنازلياً عبر الفترات الزمنية حيث إنخفض متوسط معامل جيني من حوالي 44% خلال الفترة الأولى إلى حوالي 38% خلال الفترة الثانية مسجلاً بذلك معدلاً للإنخفاض السنوي بلغ حوالي 0.67%، وهو معدل للإنخفاض يعتبر متدنياً من الناحية الكمية.⁷ على الرغم من ذلك، توضح المعلومات الرسمية في عدد من الدول العربية التي تتوفر لها المعلومات أن الإتجاهات الزمنية لحالة توزيع الدخل في الدول العربية قد كانت كبيرة الحجم نسبياً خلال فترة التسعينات وذلك حسبما يوضح الجدول رقم (2).

⁷ يعرف لاي وإسكوير وزو (1998) المعدلات السنوية للتغير في معامل جيني والتي تقل عن واحد في المائة بأنها إتجاهات زمنية صغيرة من الناحية الكمية.

جدول رقم (2): إتجاهات توزيع الدخل في الدول العربية في التسعينات (نسبة مئوية)

القطر	نصيب أفقر 20%	نصيب ثاني أفقر 20%	نصيب ثالث أفقر 20%	نصيب رابع أفقر 20%	نصيب أغنى 20%	معامل جيني	المعدل السنوي لتغير معامل جيني (%)
الأردن:							
1991	6.47	10.29	14.61	20.94	47.69	40.66	
1997	7.60	11.24	15.50	21.10	44.40	36.33	1.85 -
تونس:							
1985	5.54	9.63	14.24	21.02	49.57	43.43	
1990	5.86	10.41	15.27	22.13	46.33	40.24	1.54 -
الجزائر:							
1988	6.86	10.97	14.94	20.74	46.49	38.73	
1995	7.00	11.60	16.10	22.70	42.60	35.53	1.22 -
مصر:							
1991	8.71	12.49	16.27	21.44	41.09	32.00	
1995	9.50	13.20	16.60	21.40	39.03	28.99	2.44 -
المغرب:							
1991	6.57	10.45	14.97	21.71	46.30	39.20	
1998	6.50	10.60	14.80	21.30	46.80	39.82	0.20
موريتانيا:							
1992	3.60	10.30	16.20	23.00	46.90	46.32	
1998	6.20	10.80	16.40	22.00	45.60	39.14	2.77 -
اليمن:							
1992	6.10	10.90	15.30	21.60	46.10	39.50	
1998	8.00	11.00	17.50	22.50	41.00	34.28	2.35 -

المصدر: قاعدة معلومات ديتنجر وإسكوير فيما عدا معلومات اليمن لعام 1998 والتي أخذت من الجهاز المركزي للإحصاء.

من الجدول، وباعتبار أن السنوات الأولى تمثل حالة توزيع الإنفاق في عام 1990 وأن السنوات المتأخرة تمثل عام 1995، يمكن حساب متوسط معامل جيني لإقليم الدول العربية على أنه قد كان 41% لعام 1990 إنخفض بعدها إلى حوالي 38% لعام 1995. وتعني هذه النتيجة أن الإتجاه الزمني لدرجة عدم عدالة التوزيع الذي سجل للفترة 1966 - 1990 قد إستمر حتى النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين، وأن معدل الإنخفاض السنوي قد أصبح ذو أهمية كمية. ويوضح الجدول أن معدل الإنخفاض السنوي لكل الأقطار العربية المدرجة في الجدول قد فاق الواحد في المائة وذلك فيما عدا حالة المغرب والتي سجلت معدلاً سنوياً لتدهور حالة عدالة توزيع الدخل وإن كان بمعدل سنوي غير ذي معنوية كمية.

وبعد، لعله من المهم ملاحظة أن هذه الاتجاهات الزمنية، خصوصاً تلك المتعلقة بالنصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين وحتى نهاية القرن، لا تتوافق مع الفهم الفطري والمشاهدات الفردية لما حدث في عدد من الدول العربية التي يرصدها الجدول. كذلك الحال بالنسبة لما سبق وأن لاحظناه بالنسبة لأطروحة كوزنتز وذلك فيما عدا تونس والتي يتسق الإتجاه الزمني فيها مع ما يتوفر من معلومات حول دخل الفرد فيها مقارنة بالمستوى التنموي الذي تبدأ بعده حالة توزيع الدخل في التحسن.

على مستوى التفاصيل المتعلقة بالتححر النسبي من العوز، وبالتركيز على أحدث السنوات، بمعنى منتصف التسعينات، يتضح من المعلومات المتاحة أن متوسط نصيب أفقر 20 في المائة من السكان في الدول العربية يبلغ حوالي 6.8% من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي مقارنة بمتوسط نصيب لأغنى 20 في المائة من السكان يبلغ حوالي 44% من إجمالي الإنفاق. وتفاوتت هذه الأنصبة فيما بين الأقطار العربية من أعلى نصيب لأفقر 20 في المائة سجل لمصر وبلغ 9.5% من إجمالي الإنفاق وأدنى نصيب سجل لتونس وبلغ 5.86% من إجمالي الإنفاق. كذلك الحال تفاوت نصيب أغنى 20 في المائة من السكان من أعلى قيمة سجلت للمغرب وبلغت 46.8% من إجمالي الإنفاق إلى أدنى قيمة سجلت لمصر وبلغت 39.3% من إجمالي الإنفاق.

ثالثاً: الفقر في الدول العربية:

على الرغم من التحسن النسبي في حالة توفر المعلومات حول توزيع الإنفاق في الدول العربية والتي تمكن من تقدير مؤشرات الفقر، إلا أن الحالة المعرفية في هذا المجال لا تزال تتصف بقدر كبير من عدم الوضوح. وتفاوتت التقديرات لحالة نقشي الفقر في الدول العربية كإقليم وللأقطار العربية كل على حدة وذلك حسب تفاوت الافتراضات المستخدمة خصوصاً فيما يتعلق بتلك الافتراضات الخاصة بتقدير خط الفقر. ولعل أهم مثال يضرب على هذه الحالة المعرفية هو ما يحيط بتقديرات الفقر في مصر، أكبر وأهم الدول العربية، من غموض وتفاوت حيث تعدد، وتفاوت التقديرات التي تستند على نفس قواعد معلومات توزيع الإنفاق (أنظر، على سبيل المثال، الأهواني والليثي (2001)، والليثي ولوكشين وبانرجي (2003)).⁸

⁸ لعام 2000 قدر مؤشر عدد الرؤوس في مصر بجوالي 20.2% لحظ الفقر الأدنى وبجوالي 49.6% لحظ الفقر بواسطة الأهواني والليثي (2001: 51 جدول 2-12) في مقابل تقدير بلغ حوالي 16.7% بحظ فقر أدنى بواسطة الليثي ولوكشين وبانرجي (2003: 23 جدول 1). أنظر أيضاً العيسوي (1995) لرصد ومقارنة التقديرات المختلفة للفقر في مصر والقارص (2001) لمحاولة رصد التقديرات للدول العربية وبجي وأصحابه (2001) لنتائج الأردن.

من جانب آخر توفر الدراسات الدولية التي تقدر الفقر في مختلف أقاليم العالم نتائج تمكن من مقارنة مجموعة الدول العربية مع مختلف أقاليم العالم وذلك من خلال توحيد المنهجية خصوصاً فيما يتعلق بخط الفقر. وتعاني مثل هذه الدراسات من تدني تقديرات الفقر وذلك لإفتراسها ثبات خط الفقر عبر الزمن وعبر الأقطار.

في دراسة هدفت إلى بناء صورة حديثة حول تطور الفقر خلال التسعينات في مختلف أقاليم العالم مستخدمة في ذلك أحدث المعلومات المتاحة حول توزيع الدخل والإنفاق من مختلف الدول، تم تقدير مؤشر عدد الرؤوس لعينة من الدول العربية إشملت على: الجزائر (التي توفرت لها مسوحات للإنفاق لعامي (1988 و 1995) ومصر (1991 و 1995) والأردن (1987 و 1992 و 1997) وتونس (1985 و 1990) واليمن (1992 و 1998).

هذا وقد إستند تقدير مؤشر عدد الرؤوس في إحدى مجموعات النتائج على خط للفقر يعتمد على متوسط إنفاق الفرد وذلك حتى يتسنى الحصول على تقديرات لمؤشر عدد الرؤوس يعكس المرحلة التنموية للقطر في السنة الإبتدائية حيث حسبت القيم على أساس المكافئ الشرائي للدولار لعام 1993. ويلخص الجدول التالي هذه النتائج.

جدول (3): تطور الفقر في الدول العربية 1987 - 1998

مؤشر عدد الرؤوس (%)					خط الفقر (دولار للفرد في اليوم)	الأقاليم
1998**	1996	1993	1990	1987		
10.76	11.40	13.62	14.49	18.93	1.78	الدول العربية
19.56	19.03	29.82	33.69	33.01	1.29	شرق آسيا
25.60	26.08	25.34	16.19	7.54	2.71	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى
51.35	51.95	51.08	51.48	50.20	3.31	أمريكا اللاتينية
40.20	42.49	42.52	44.21	45.20	1.08	جنوب آسيا
50.49	52.80	54.01	52.05	51.09	1.33	أفريقيا جنوب الصحراء
32.08	32.79	36.73	37.41	36.31	1.59	إجمالي الأقاليم

المصدر: شن ورافالون (2000:30) جدول رقم 5).

ملحوظة: نتائج 1998 عبارة عن إسقاطات.

يوضح الجدول أن الدول العربية قد كانت ثاني أقل، إقليم من بين الأقاليم النامية، من حيث إنتشار الفقر في منتصف الثمانينات من القرن الماضي حيث كان هناك حوالي 19% من السكان يعيشون تحت خط للفقر

يبلغ 1.78 دولار للفرد في اليوم، وحيث كان إقليم أوروبا الشرقية وأسيا الوسطى أقل الأقاليم إنتشاراً للفقر. كذلك يوضح الجدول أن الإتجاه الزمني للفقر في الدول العربية قد كان نحو الإنخفاض حيث قدر مؤشر تعداد الرؤوس لعام 1998 بحوالي 11% وأصبحت الدول العربية أقل أقاليم العالم النامي إنتشاراً للفقر.

رابعاً: مضامين للحكم الصالح:

على الرغم من التحفظات التي يمكن أن تثار حول النتائج المقررة في الأدبيات الدولية والتي أفرزت تقديرات متدنية للغاية لإنتشار الفقر في الدول العربية، وهي نتائج لا تتوافق مع المشاهدات العابرة لواقع الحال في عدد كبير من هذه الدول، إلا أن الإتجاهات الزمنية لدرجة عدم المساواة في توزيع الإنفاق، وكذلك الحال الإتجاهات الزمنية للفقر، تدل على أن الدول العربية كأقاليم تتجه نحو تأسيس أنظمة إجتماعية تتسم بدرجة أفضل من عدالة التوزيع.

وكما هو معروف من الشواهد التاريخية على مدى زمني طويل يتوقع أن تتمكن مختلف المجتمعات من تأسيس أنظمة حكم ديمقراطية عندما تتمكن من تطوير طبقة وسطى عريضة بمستويات للمعيشة تعتبر مريحة (أنظر على سبيل المثال لانديز (1998)). وباستخدام معلومات الجدول رقم (2) وتعريف الطبقة الوسطى على أنها تعني شرائح الدخل الوسطى الثلاثة (ثاني أفقر 20% من السكان إلى رابع أفقر 20%) يمكن التعرف على مستقبل مثل هذا التطور. هذا، ودون الدخول في تفاصيل فنية، يمكن التثبت من أن نصيب الطبقة الوسطى من السكان العرب في إجمالي الإنفاق قد إرتفع مع حوالي 46% في بداية التسعينات إلى حوالي 49% في نهاية التسعينات مما يعني أن الإتجاه الزمني لرفاهية هذه الطبقة يمكن أن يعضد من التوجهات السياسية التي تنتظم الدول العربية في إتجاه تأسيس أنظمة صالحة للحكم.

كذلك توضح الشواهد التاريخية على مدى زمني طويل أن تأسيس أنظمة صالحة للحكم هو عملية طويلة المدى تنطوي على نضال مجتمعي مثير تحدده المصالح الإقتصادية ويفضي في نهاية المطاف إلى تطور مؤسسات سياسية وإجتماعية تقوم بحراسة حقوق الملكية الخاصة، وتحمي الحريات الفردية، وتفرض إحترام نصوص التعاقد بمختلف أشكالها وتوفر حكومات مستقرة وحساسة وكفؤة وغير شرهة وغير نهاية وتكون هذه الحكومات قابلة للمساءلة بحكم القوانين التي تطورها مختلف المجتمعات. كذلك الحال، توضح الدراسات الحديثة التي تعتمد على معلومات مقطعية

للأفطار "أن الديمقراطيات التي تنشأ في غياب تحقيق تقدم تنموي يعتد به - بسبب من فرضها بواسطة قوى إستعمارية أو بواسطة منظمات دولية - عادة ما لا يكتب لها النجاح" (بارو (1998: 52)).⁹

⁹ قام بارو (1998) بإختبار ما يعرف بأطروحة ليبسيت (أو أطروحة أرسطو) والتي تقول بأن إضطراد الرفاة في مجتمع ما يعضد من تطور الأنظمة الديمقراطية.

الأهواني، ن.، وه.، الليثي، (2001)، "الفقر والتشغيل وصنع السياسات في مصر: ملامح عامة"؛ مكتب منظمة العمل الدولية؛ القاهرة.

العيسوي، أ.، (1998)، "الفقر والفقراء في مصر: الوقائع والتشخيص والعلاج"؛ مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 13.

العيسوي، أ.، (1995)، "التنمية البشرية في مصر: ملاحظات في ضوء التقرير المصري لسنة 1994"؛ المجلة المصرية للتنمية والتخطيط؛ المجلد الثالث، العدد الأول.

الفارس، ع.، (2001)، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي؛ مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت.*

الكعبي، ز.، (1991)، الفقر والزهدي سلسلة إختيار علوم الدين للإمام محمد الغزالي، 10؛ تهذيب وتعليق؛ دار الفكر العربي؛ بيروت، لبنان.*

يحي، ح.، الربيعي، ع.، وم. بدر، (2001)، "قياس الفقر وتوزيع الدخل في الأردن: دراسة مقطعية"؛ مجلة بحوث إقتصادية عربية؛ عدد 24.

Barro, R., (2000), “Inequality and Growth in a Panel of Countries”; *Journal of Economic Growth*, vol. 5.

Chen, S. and M. Ravallion, (2000), “How did the World’s Poorest Fare in the 1990s?”; World Bank, Washington D.C.

Deininger, K. and L. Squire, (1996), “A New Data Set for Measuring Income Inequality”; *World Bank Economic Review*, vol. 10, no. 2.

Deininger, K. and P. Olinto, (2001), “Asset Distribution, Inequality and Growth”; World Bank Working Paper no. 2375, World Bank, Washington D.C.

Kuznets, S., (1955), “Economic Growth and Income Inequality”; *American Economic Review*, vol. 45, no. 1.

Landes, D., (1998), *The Wealth and Poverty of Nations: Why Some Are So Poor and Some Are So Rich*, [www.Norton](http://www.Norton.com), New York.

Li, H., Squire, L., and H. Zou, (1998), “Explaining International and Intertemporal Variations in Income Inequality”; *Economic Journal*, vol. 108.

World Bank, (1990), *World Development Report*; Oxford University Press, Oxford.

World Bank, (2000), *World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty*; Oxford University Press, Oxford.

Zheng, B., (1997), “Aggregate Poverty Measures”; *Journal of Economic Surveys*, vol. 11, no. 2.